النهار ٢٤-٨-٢٠٢٠

دراسة للشؤون الاجتماعية عن احتياجات المتضررين من الانفجار:
١٣٠ جهة تقدم الخدمات... عشوائية مبادرات ومحاولات التنسيق خجولة!

سلوى بعلبكي

انفجر مرفأ بيروت ووصل الصوت وارتجاج الارض الى قبرص وسوريا والاراضي الفلسطينية. دمرت مئات آلاف المنازل والمؤسسات التجارية والسياحية وترمد المرفأ عن بكرة ابيه، فسارع رؤساء دول ووزراء ومسؤولين في المؤسسات الدولية والامم المتحدة الى الاطمئنان وارسال طائرات مساعدات غذائية وادوية ومستشفيات ميدانية. انفجر المرفأ، فاستنفر المجتمع اللبناني بكامل طاقته ونزل الى الارض محاولا انقاذ ما تبقى مساعدا في التنظيف والترميم والمسح وايواء المشردين ومد المحتاجين بالمعونة. أما الدولة فلم تستيقظ منذ ٤ آب، بقيت في قيلولتها مستلقية غافية، لا انفجار يوقظها ولا أنين الجرحى ولا عويل امهات الضحايا.

في ظل هذا الغياب التام للدولة بكل مكوناتها واجهزتها عن ساحة الانفجار وكل ما خلفه من ضحايا ودمار وتشريد لآلاف العائلات، كانت لافتة الدراسة التي اجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية حديثا حول الحاجات الاجتماعية للمتضررين من الانفجار، فجاءت نتائجها لتأكيد المؤكد وهو ان الغائب الاكبر عن تنظيم تقديم المساعدات الإنسانية ومحو آثار وتداعيات الانفجار هو الدولة بكل مكوناتها الادارية والمالية واللوجستية (في ما عدا الهيئة العليا للاغاثة).

منذ اليوم الاول للانفجار الذي اعتبر الاسوأ بعد انفجاري هيروشيما وناكازاغي، تداعت الجهات الناشطة، وكذلك الافراد الى اطلاق جملة من المبادرات القائمة على تقديم خدمات مختلفة بهدف مساعدة السكان في الاحياء المتضررة. كما قامت الجهات بتقييمات سريعة لأوضاع المتضررين وحاجاتهم، الا ان العشوائية وفق ما تشير الدراسة "طغت على هذه المبادرات في ظل بعض محاولات التنسيق الخجولة، كما اتسمت هذه بالتركيز على خدمات معينة دون أخرى، وذلك وفقا لتوقعات الجهات المختلفة حول حاجات الناس المتضررين من جهة، ووفقا لطبيعة الخدمات التي باستطاعة هذه الجهات تقديمها من جهة ثانية."

أجرت الدراسة ما يقارب الـ ٤٥٣ مقابلة في اليوم الواحد في ثماني مناطق مختلفة وبنسب متقاربة لناحية أعداد الاستمارات المعبأة في كل منطقة، وقد بلغت نسبة سكان الحي ٦٠,٩% من الاشخاص الذين تمت مقابلتهم، مقابل نسبة ٣٩,١% للمتدخلين من جهات مختلفة والأفراد المستقلين الذين تمت مقابلتهم والذين توزعوا كالآتي: ٢٢,٧% متطوعون في جمعيات أهلية ١٢,١ متطوعون مستقلون، ٤,٣% عاملون في جمعيات أهلية.

وتم تعداد ما يربو على ١٣٠ جهة تعمل على الأرض وتقدم خدمات مختلفة، علما "ان بعض الجهات تواجدت أو تتواجد ليوم واحد فقط او لأيام عدة، وتاليا فان الخدمات التي تقدمها لا تتسم بالإستمرارية أو التواصل لا سيما بالنسبة للمواد والمساعدات ذات الطابع الإستهلاكي والتي يحتاجها الافراد والعائلات بشكل مستمر (مواد التنظيف، التعقيم، النظافة الشخصية وغيرها). وتصدرت خدمات التنظيف ومن ثم المساعدات العينية الخدمات التي يتم تقديمها من الجهات والأفراد المتواجدين على الأرض. وتظهر طبيعة الخدمات العينية انها تمحورت حول تقديم المواد الغذائية بالدرجة الاولى، وأتى بعدها وبفارق كبير تقديم الوجبات الجاهزة ومن ثم مواد التنظيف وبعدها الملابس."

وفيما جاءت خدمات الحماية ومن ضمنها الدعم النفسي الاجتماعي في المرتبة الثالثة بعد خدمات التنظيف والمساعدات العينية وانما بفارق كبير عنهما، شكلت خدمة الايواء لا سيما في شقق سكنية جزءا من تدخلات الجهات العاملة على الارض كما أفادت بعض الجهات بتقديمها لمساعدات مادية دون أن تتم الاشارة الى المعايير المعتمدة والمبلغ الذي يتم تقديمه. ويبدو بشكل واضح تركز الخدمات على توزيع المواد الغذائية باعتبارها تشكل قاعدة الهرم في سلم الاحتياجات الانسانية (هرم ماسلو) والتي يتم اللجوء الى تلبيتها لا سيما خلال الازمات الانسانية والكوارث الطبيعية.

وعبر ٩٢% من العاملين على الارض أن فئة " المسنين" هي في طليعة الفئات الاكثر حاجة للخدمات، بينما اعتبر ٣٧,٥% منهم أن الاطفال والنساء هم الاكثر حاجة، مقابل ٣٢% اعتبروا ان المعوقين هم الاكثر حاجة. وقد يرجع اختيار المسنين بالدرجة الاولى الى أن غالبية السكان في بعض المناطق المتضررة هم من هذه الفئة التي تحتاج الى انتباه وعناية، خصوصا أن المشاهدات دلت على أن هؤلاء يرفضون مغادرة منازلهم، ويصعب عليهم الاشتراك في أنشطة جماعية، وقد فقدوا ذكرياتهم مع الدمار والخراب الذي لحق بمنازلهم. وأظهرت الاجابات ان نسبة ٦٠,٦% من العائلات في المناطق والاحياء الثمانية التي تمت زيارتها لا يزالون يقطنون في منازلهم حاليا، علما ان عددا من هؤلاء غادر بشكل موقت لمدة لا تتجاوز الـ٤ الى ٥ ايام ثم عادوا الى منازلهم، بينما بلغت نسبة أولئك الذين غادروا المنازل ٢٩,٣% اما نسبة الذين يغادرون منازلهم ليلا فقط فهي ٧.%

الا ان قراءة النتائج وفق المناطق المختلفة تظهر ان الغالبية انتقلوا الى السكن عند الاقارب (٧١,٥%) بينما انتقل بعضهم الى بيوت أحد المعارف (٧,١%) أو الى مسكن خاص خارج المنطقة (١٢,٦%)، بما يدل على أن المستوى المعيشي لدى بعض العائلات لا سيما في أحياء محددة غير متدن. أما النسب القليلة الباقية فقد توزعت على مساكن مؤمنة من البلدية، مسكن جماعي، في فندق أو لدى الرعية.

ووفق آراء السكان، أظهرت النتائج ان النسبة الاعلى من الاحتياجات هي للخدمات العينية (٩٤,٩%)، وفي مقدمها الحاجة الى تركيب بديل للزجاج/ ومن ثم الادوية لا سيما الخاصة بالامراض المزمنة، وتليها مواد التعقيم والنظافة ولوازم الوقاية. وأتت الحاجة الى معينات المعوقين والطعام في المرتبة الثالثة بنسب متقاربة. اما

النوع الثاني من الخدمات الاكثر حاجة فكان لخدمات الحماية (٣٦,١%) ومن ضمنها الحاجة الى الدعم النفسي الاجتماعي (٩٧,٢%) والنشاطات الترفيهية لا سيما للاطفال (١١,٢%)، وجاءت الحاجة الى المساعدات المادية في المرتبة الثالثة (٣٢,٧%) تلتها خدمات تنظيف الشارع والمنازل.(22,6%)

وفي مقارنة للاحتياجات، حلت المساعدات العينية في المرتبة الاولى، الا ان اختلافا واضحا في الاولويات ضمن فئة المساعدات العينية ظهر بشكل جلي، حيث عبّر الاشخاص عن حاجتهم لتركيب بديل للزجاج بما يؤمن لهم الشعور بالحماية داخل المنازل، وأتت بعدها الادوية المزمنة والتي يعزى أولويتها الى طغيان شريحة المسنين كفئة عمرية، والى احتمال انتشار الامراض المزمنة حتى بين الفئات الاقل عمرا من جهة ثانية.

معظم الاحياء بدأت تلملم تداعيات وآثار الانفجار، وتغص شوارعها بالمتطوعين الذي أتوا من مختلف المناطق اللبنانية للمساعدة لا سيما في رفع الركام وتنظيف الشوارع وتقديم المواد الغذائية، فيما عبر المواطنون عن امتعاض من غياب الدولة في الايام الاولى وبضعهم أظهر تشكيكا بقدرتها على الايفاء بالتزاماتها والتعويض عن الخسائر المادية والاضرار الجسيمة التي خلفها الدمار، مشيرين الى عدم قيام اي جهة حكومية بالتواصل معهم لتقدير حجم الاضرار والخسائر، أو ماهية الاجراءات الادارية المعتمدة لتوثيق حجم الضرر للتعويض عليهم لاحقا، حتى ان بعض الاهالي ميسوري الحال باشروا بعملية التصليحات والتأهيل على نفقتهم الخاصة. ويسجل رفض البعض الاجابة على الاسئلة أو استكمال الاستمارة كون فريق عمل الوزارة هو الذي يقوم بالتقييم. على الرغم من ذلك، لم يخل الامر من مطالبة البعض من السكان في أن تلعب المؤسسات الحكومية دورها في تنظيم عمليات الاستجابة وتقديم خدمات الدعم للمتضررين، كأن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية هي المظلة التنسيقية لجميع المتدخلين على الارض من جمعيات اهلية ومنظمات دولية ومتطوعين بغية توحيد الجهود وتكاملها وتلبية الاحتياجات الفعلية للمتضررين وضمان حصول الفئات الاكثر ضعفا على الخدمات المناسبة.

وخلصت الدراسة الى ان تداعيات الانفجار وآثاره لم تقتصر على الدمار والخراب، بل طالت مختلف أوجه حياة الناس اليومية في المناطق الاكثر تضررا ان على مستوى الفرد أو العائلة او المجتمع المحلي على حد سواء، مع تسجيل اختلافات لجهة نوعية الاحتياجات واستعداد الفئات السكانية للمساعدة وسبل تقديمها، وتفاعل الناس ازاء الحدث بين منطقة وأخرى. وتأتي الاحتياجات المتعلقة بمتابعة الحياة اليومية من اصلاح المسكن وتأمين المستلزمات الصحية والمواد المتعلقة بالتعقيم والنظافة الشخصية في طليعة أولويات السكان كما تعتبر فئتا "المسنون" و"الاطفال" الاشد تأثرا وحاجة وهذا يدل على الحاجة الملحة لتصميم وتنفيذ عدد من التدخلات الاجتماعية والصحية المتخصصة المستدامة والموجهة لمساعدة المتضررين اولا وأسرهم ثانياً ضمن مقاربة حقوقية تحفظ كرامة الانسان بالدرجة الاولى.

وعلى الرغم من الجهود المقدمة من الجهات الدولية والوطنية المحلية من غير القطاع العام لتأمين الاستجابة خصوصا خلال الايام الاولى التي تلت حدوث الانفجار، الا ان الحاجة تبدو ماسة لتدخل أجهزة الدولة المعنية كناظم لهذه التدخلات، ومشرف على طريقة تنفيذها وضمان انسجامها وتقديمها بطريقة متوازنة في المناطق المتضررة ودون تمييز. ويتطلب ذلك وجود فرق عمل وطنية تضم ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية لكل قطاع في إطار وحدة مركزية تنسق عملية الاستجابة. كذلك بدا واضحا تمحور الاستجابة على الحاجات الانية التي نجحت الجهات المختلفة في تلبية جزء كبير منها مع تسجيل ازدواجية في تقديم بعض الخدمات وثغرات في تلبية الاحتياجات الاخرى، الا ان الواضح انه لغاية الساعة، لا يخطط لعملية التعافي recovery التدريجية التي تتخطى الاحتياجات الآنية وتتطلع الى الجانب النفسي الاجتماعي الذي يمكن الاشخاص من معاودة حياتهم اليومية بأقل قدر من تداعيات الصدمة الناتجة عن معاينة والحدث على المدى المتوسط والطويل الامد.